A/RES/52/129
26 February 1998

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٢(ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/52/644/Add.2)]

١٢٩/٥٢ - تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية
ونزاهة وتشجيع عملية إقامة الديمقراطية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن الموضوع، ولا سيَّما قراراتها ١٩٠/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٨٥/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ تؤكد من جديد أن المساعدة الانتخابية والدعم الموجَّهين لتشجيع إقامة الديمقراطية لا تقدمهما الأمم المتحدة إلا بناءً على طلب محدد من الدولة العضو المعنية،

وإذ تسلِّم بفائدة الأخذ بنهج شامل ومتوازن في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا الميدان من أجل المساهمة في تعزيز الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد المعني،

وإذ تعترف بأن المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة قد أدت إلى تسهيل إجراء انتخابات ناجحة في عدة دول أعضاء مما أسفر عن تولي مهام السلطة من قبل مسؤولين تم انتخابهم بطريقة منظمة وغير عنيفة، وإذ تعترف بأن الانتخابات لن تكون حرة ونزيهة إلا إذا أُجريت في جو بعيد عن الإكراه أو التهديد، وإذ تؤكد أهمية احترام نتائج الانتخابات التي تم التحقق من حريتها ونزاهتها،

وإذ تحيط علماً بالاستعراضات المرحلي والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، المعقود في بوخارست في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧^(١)، وخاصة الاعتراف بأن تنظيم وإدارة الانتخابات في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

(١) A/52/334، التذييل.

كثيرا ما يستفيدان من المساعدة المقدمة في شكل موارد وخبرات خارجية، وكذلك طلب إيلاء أولوية أعلى في تخصيص الموارد للبرامج المتعلقة بالحكم والديمقراطية والمشاركة قصد المحافظة على زخم التقدم الحالي في مجال إجراء الانتخابات.

وإذ تشير إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣^(٢)، وبصفة خاصة الاعتراف الوارد فيهما بأن المساعدة المقدمة بناء على طلب الحكومات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تكتسب أهمية خاصة في تقوية المجتمع المدني التعددي،

وإذ تلاحظ إنشاء رابطة الهيئات الانتخابية الأفريقية التي عقدت اجتماعها التأسيسي في كمبالا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧،

وإذ ترحب بما تقدمه الدول من دعم إلى أنشطة المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، عن طريق جملة وسائل منها توفير الخبراء ومراقبي الانتخابات وعن طريق التبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمراقبة الانتخابات،

وإذ تلاحظ الارتفاع المستمر والطابع المتنامي في عدد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة الانتخابية،

وإذ تلاحظ أيضا أن انتخابات ديمقراطية قد أجريت بالفعل لأول مرة في كثير من الدول الأعضاء مما يستلزم إجراء إعادة تقييم لأشكال المساعدة الروتينية المقدمة من قبل وتكييفها بحيث تفي باحتياجات الانتخابات اللاحقة على وجه الخصوص،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى تعزيز بناء القدرة الوطنية والمؤسسات الانتخابية والتربية الوطنية في البلدان التي تطلب المساعدة بغية توطيد إنجازات الانتخابات السابقة وجعلها نظامية،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة^(٣)،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة^(٣)؛

٢ - تشيد بالمساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها، وتطلب أن تظل تلك المساعدة تقدم على أساس كل حالة على حدة وفقا للمبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الانتخابية، مع الاعتراف بأن المسؤولية الأساسية عن كفالة حرية الانتخابات ونزاهتها تقع على

(٢) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(٣) A/52/474.

كاهل الحكومات؛

٣ - تطلب إلى شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة أن تواصل إبلاغ الدول الأعضاء بانتظام بالطلبات الواردة وبالردود على تلك الطلبات وبطبيعة المساعدة المقدمة؛

٤ - تطلب أن تواصل الأمم المتحدة جهودها لكي تكفل، قبل التعهد بتقديم المساعدة الانتخابية إلى دولة طلبت الحصول عليها، وجود الوقت الكافي لتنظيم وإيفاد بعثة لتقديم تلك المساعدة بطريقة فعالة، وتوفر الظروف التي تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإمكانية وضع الترتيبات اللازمة لتقديم تقارير وافية وشاملة عن نتائج البعثة؛

٥ - تشيد بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة لضمان تواصل عملية إقامة الديمقراطية وتوطيدها في بعض الدول الأعضاء التي تطلب الحصول على المساعدة، بما في ذلك تقديم المشورة التقنية المتعلقة بجملة مسائل منها تنظيم الانتخابات وميزانياتها، والقوانين الانتخابية، وعمليات الشراء المحلية، والتدريب، والحوسبة، والنظم الانتخابية المقارنة، قبل إجراء الانتخابات وبعدها وإيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات من أجل التوصية بالبرامج التي يمكن أن تسهم في توطيد عملية إقامة الديمقراطية، وتطلب تعزيز تلك الجهود؛

٦ - توصي بأن تواصل شعبة المساعدة الانتخابية تقديم المساعدة بعد الانتخابات، حسب الاقتضاء، إلى الدول التي تطلبها، وإلى المؤسسات الانتخابية، من أجل المساهمة في استدامة عملياتها الانتخابية، حسب المنصوص عليه في تقرير الأمين العام، وبأن تدرس، بالتعاون مع مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة، السبل التي يمكن بها أن تحدد بمزيد من الوضوح الأنشطة المتصلة بترسيخ الديمقراطية والتي قد يكون من المفيد أن تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الجهود التي تبذلها الدول التي يعينها الأمر في هذا الصدد؛

٧ - توصي أيضا بتوجيه المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة نحو المراقبة الشاملة للعملية الانتخابية، التي تبدأ بالتسجيل وسائر الأنشطة السابقة على إجراء الانتخابات، وتستمر في أثناء الحملة الانتخابية ويوم إجراء الانتخابات وإعلان نتائج الانتخابات، في الحالات التي تحتاج فيها الدولة الطالبة إلى ما هو أكثر من مجرد المساعدة التقنية؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ خطوات إضافية لدعم الدول التي تطلب المساعدة، عن طريق جملة أمور منها تمكين مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفقا لولايتها، من دعم أنشطة إقامة الديمقراطية المتصلة بالشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة في مجال الإصلاحات التشريعية المتصلة بحقوق الإنسان، وتعزيز وإصلاح القضاء، وتقديم المساعدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والخدمات الاستشارية المتعلقة بالانضمام إلى المعاهدات، وتقديم التقارير، والالتزامات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان؛

٩ - تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل برامجها الجديدة بالشأن لتقديم المساعدة المتعلقة بشؤون الحكم، ولا سيَّما البرامج المتصلة بتدعيم المؤسسات الديمقراطية، والمشاركة، وإقامة الروابط بين القطاعات المعنية في المجتمع والحكومات؛

١٠ - تذكّر بما قام به الأمين العام من إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمراقبة الانتخابات، وتطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر في التبرع لهذا الصندوق؛

١١ - تؤكد على أهمية تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون مع جميع الإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وملتطوعي الأمم المتحدة، التي تقدم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية للدول الأعضاء التي تطلبها، وتشدد على ضرورة التبادل الفوري للمعلومات المتعلقة بطلبات المساعدة الانتخابية التي توجهها الدول الأعضاء لأي من الكيانات المذكورة أعلاه، وتشجع شعبة المساعدة الانتخابية على تعزيز تعاونها مع تلك الكيانات، عن طريق تبادل الموظفين، عند الاقتضاء؛

١٢ - تحيط علماً مع التقدير بالجهود الإضافية المبذولة لتعزيز التعاون مع سائر المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتسهيل الاستجابة لطلبات المساعدة الانتخابية استجابة شاملة وموجهة لتلبية احتياجات محددة، وتعرب عن تقديرها لتلك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت مراقبين أو خبراء تقنيين لدعم جهود الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية؛

١٣ - تشجع الأمين العام على أن يستجيب، من خلال شعبة المساعدة الانتخابية، للتطور في طبيعة طلبات المساعدة وللحاجة المتزايدة لأنواع محددة من مساعدة الخبراء في الأجل المتوسط بهدف دعم وتعزيز القدرات الحالية للحكومة التي تطلب المساعدة، وبخاصة من خلال تعزيز قدرة المؤسسات الانتخابية الوطنية؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يزود شعبة المساعدة الانتخابية بالموارد البشرية والمالية الكافية كي تتمكن من النهوض بولايتها، وأن يواصل ضمان قدرة المفوضية على الاستجابة، في حدود ولايتها وبالتنسيق الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية، للعدد المتزايد من طلبات الدول الأعضاء للحصول على الخدمات الاستشارية؛

١٥ - توصي بأن ينظر الأمين العام في سبل مواصلة تحسين التنسيق وزيادة تعزيز جهود شعبة المساعدة الانتخابية والمفوضية ومنظومة الأمم المتحدة عموماً للاستجابة لمسؤولياتها المتزايدة والمتطورة في ميدان المساعدة الانتخابية وإقامة الديمقراطية على النحو الوارد في هذا القرار، وأن يضمّن تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين توصياته في هذا الصدد؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وخاصة فيما يتعلق بحالة الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية والتحقق من نزاهة الانتخابات، وعن جهوده لزيادة الدعم الذي تقدمه المنظمة لعملية إقامة الديمقراطية في الدول الأعضاء.

الجلسة العامة ٧٠

١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧